

"المعالجة الإعلامية الأجنبية الناطقة باللغة العربية لظاهرة الهجرة غير الشرعية"

إعداد الباحثة:

صفاء قره محمد مراد

قسم الإعلام

كلية العلوم الإنسانية – جامعة بيروت العربية

المشرف الرئيسي:

دكتور جمال نون

المشرف المشارك:

دكتورة ايمان عليوان



أ. ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى تحليل سياسات التغطية الإعلامية الأجنبية الحكومية الناطقة بالعربية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، والكشف عن خصائص هذه التغطية الموجهة للجمهور العربي، بالإضافة إلى تحديد أبرز معايير تشكيل الصورة النمطية للمهاجرين غير الشرعيين. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ومراجعة الأدبيات. وتم تصنيف الأدبيات المستعرضة ضمن محورين رئيسيين، وهما: الهجرة غير الشرعية في وسائل الإعلام الغربية، ودور العوامل السياسية والثقافية والاقتصادية والديمقراطية في تشكيل الخطاب الإعلامي. وشملت العينة دراسات منشورة في دوريات محكمة ومرتبطة بالموضوع بشكل مباشر للفترة ما بين 2015 و 2025. أكدت مراجعة الأدبيات أن التغطية الإعلامية لقضايا الهجرة غير الشرعية تتشكل ضمن أطر خطابية تعكس السياسات التحريرية والاتجاهات الرسمية التي توجه عمل الفضائيات الأجنبية الحكومية. وقد ارتبط اختلاف زوايا الطرح بين المنصات بعوامل سياسية وثقافية واقتصادية. كما تمحورت الخصائص الرئيسية للتغطية حول التأطير المتباين والمتأثر بالجغرافيا السياسية، حيث يغلب التأطير الأمني والتشريعي في فضائيات الدول المستقبلية، بينما يُركّز على الجانب الإنساني وحقوق المهاجرين في فضائيات أخرى. خلصت الدراسة إلى أن الإعلام الدولي الناطق بالعربية ليس محايداً، بل يُعدّ أداة استراتيجية لدوله. ويتمثل دوره الاستراتيجي في تأطير ظاهرة الهجرة (بأنواعها) بحيث تخدم المصالح الجيوسياسية للدول المالكة، سواء عبر التركيز على المعاناة الإنسانية لحشد التعاطف، أو إبراز التحديات الأمنية والاقتصادية لتبرير السياسات الصارمة تجاه الهجرة غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، المهاجرون، الإعلام الدولي، التغطية الإعلامية، الفضائيات.

ب. مقدمة البحث

يعتبر العصر الحالي عصر الأزمات والصراعات المتلاحقة، التي خلفت تداعيات عميقة على الخارطة الإنسانية والسياسية العالمية. وفي طليعة وفي طليعة هذه التداعيات، تبرز ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي لم تعد مجرد حدث عابر، بل تحولت إلى قضية عالمية شائكة ومحور نقاش متعدد الأبعاد والمواقف المتضاربة على الساحة الدولية. هذه الظاهرة، بما تحمله من تعقيدات إنسانية، أمنية واقتصادية، تضع على عاتق وسائل الإعلام، ولاسيما القنوات الإخبارية، مسؤولية محورية في تغطيتها وإدارة النقاش المجتمعي حولها. تكتسب التغطية الإخبارية للهجرة غير الشرعية أهمية قصوى في هذا السياق، إذ تتطلب عملية إدارة الأزمات هذه فهماً عميقاً لكيفية توظيف المعايير المهنية والأيدولوجية أثناء النقل الإعلامي. إن فعالية التغطية تستلزم تدقيقاً في اختيار الزوايا، وتحديد الأولويات، وتشكيل الخطاب الذي يصل إلى الرأي العام المحلي والدولي، مع الأخذ في الاعتبار تسارع القنوات في نقل الأخبار المتعلقة بهذه الظاهرة. لوحظ تباين في تناول وسائل الإعلام لهذه الظاهرة، حيث ركّز البعض على المعاناة الإنسانية، بينما سلّط آخرون الضوء على التحديات الأمنية والاقتصادية على المجتمعات المستقبلية. كما برز خطاب تحفيزي للهجرة، يصورها كفرصة لتحسين الواقع المعيشي، وقد يخدم هذا الخطاب أحياناً مصالح الدول المستقبلية التي تحتاج إلى اليد العاملة.

ج. مشكلة الدراسة

تُعَدُّ الهجرة غير الشرعية من الظواهر العالمية المعقدة التي أثارت اهتماماً واسعاً على المستويين السياسي والإعلامي، خاصة في ظل تزايد أعداد المهاجرين غير النظاميين نحو دول الشمال خلال العقود الأخيرة (الاتجاهات العالمية، 2025). ومع تزايد هذه التدفقات، أصبحت المعالجة الإعلامية الأجنبية الناطقة بالعربية جزءاً فاعلاً في تشكيل التصورات والرؤى حول هذه الظاهرة في المجتمعات العربية (IOM, 2024). تُطرح هنا إشكالية العلاقة بين حجم الظاهرة من جهة، ومقاربة الإعلام الدولي لعرضها من جهة ثانية، حيث تتداخل

الاعتبارات السياسية والإنسانية والأمنية في صناعة التغطية وتشكلها. بناءً عليه، تتمحور مشكلة الدراسة حول: "كيف تُسهم التغطية الإعلامية الأجنبية الناطقة بالعربية في بناء تصور عام حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المستويين الإنساني والسياسي؟"

د. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل سياسات التغطية الإعلامية الأجنبية الحكومية الناطقة باللغة العربية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- الكشف عن خصائص التغطية الإعلامية الأجنبية الناطقة باللغة العربية الموجهة إلى العالم العربي.
- تحديد أبرز معايير التغطية الإعلامية الأجنبية في تشكيل الصورة النمطية للمهاجرين غير شرعيين.

ه. أهمية الدراسة

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من سعيها إلى تأطير ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور نظري إعلامي، عبر تحليل خصائص التغطية الإعلامية الأجنبية الموجهة إلى الجمهور العربي. تسعى الدراسة إلى تقديم قراءة نقدية لكيفية مساهمة الإعلام الخارجي في تشكيل الرأي العام العربي تجاه ظاهرة تتجاوز الحدود الجغرافية والدلالات القانونية إلى فضاءات إنسانية وسياسية متشابكة، مما يثري المكتبة العربية في مجال دراسات الإعلام الدولي وعلاقته بالظواهر العابرة للحدود.

تُعزّز الدراسة الوعي بطبيعة العلاقة الجدلية بين الإعلام وقضايا الهجرة غير الشرعية، حيث لا تتوقف التغطية عند حدود نقل الأحداث، بل تتجاوز ذلك إلى إعادة بناء المعاني وتأطير المهاجرين كـ"ضحايا"، "تهديد"، أو "فرصة اقتصادية". وبذلك، تمثل الدراسة أداة تحليلية تساعد الباحثين وصنّاع القرار والمنظمات الحقوقية في فهم التأثيرات المحتملة للتغطية الإعلامية على تشكيل اتجاهات الجمهور ونمذجة السياسات العامة المرتبطة بالهجرة.

و. مصطلحات الدراسة وتعريفاتها

المصطلح الأول: الهجرة

تُعرّف الهجرة لغوياً على أنها لغةً الترك والمفارقة والانتقال من مكان إلى آخر. أما غير فتعني النفي أو العكس. أما الشرعية: مشتقة من "شرع" وتعني ما يوافق القانون والنظام والأصول المرعية (شرقي، 2019). أما اصطلاحياً، فإن الهجرة الغير شرعية (Illegal immigration) تحمل في مضمونها معنى الوجود غير القانوني للأفراد في البلدان التي يتواجدون فيها (هشام، 2010). كما تربطها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بالجانب الإنساني، إذ تعتبر أن هؤلاء الأفراد يسعون للحصول على الحماية الدولية، لكنهم يضطرون لعبور الحدود بطرق غير نظامية نتيجة لظروف قسرية أو تهديدات تمس حياتهم أو حريتهم (Ahrens, 2023). أما إجرائياً، فيمكن استخدام المصطلح للإشارة إلى إنتقال الأفراد من بلدهم إلى بلد آخر بطرق مخالفة للقوانين الرسمية، نتيجة لظروف قسرية مثل الحروب أو الأوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة.

المصطلح الثاني: المهاجرون غير النظاميين

يُعرّف المهاجر لغوياً على أنه اسم المفعول من هاجر. أما المهاجرون غير النظاميين، هم مُغتربون في بلادٍ أجنبية بطريقة غير شرعية في بلاد الهجرة. أما اصطلاحياً، هم مجموعة من الأفراد يدخلون البلاد بصورة غير نظامية من دون وثائق رسمية أو بوثائق مزورة (Migration Data Portal, 2022). أما إجرائياً، هم مجموعة من الأفراد الذين يتجاوزون الحدود خلسة ويدخلون إلى أحد البلدان من

دون تأشيرة او مستندات رسمية هرباً من بلادهم لأسباب شخصية او جرّاء الحرب في بلادهم او بسبب دوافع سياسية او اقتصادية واجتماعية، او طمعاً بحياة مغرية في بلدان اللجوء .

ز. الدراسات السابقة

سعت الدراسة إلى بناء خلفية نظرية متينة من خلال مراجعة الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع الهجرة غير الشرعية، مع التركيز على التغطية الإعلامية لهذه الظاهرة وانعكاساتها. وقد تم تصنيف الدراسات المستعرضة ضمن محورين رئيسيين. كما تم اعتماد مجموعة من قواعد البيانات الإلكترونية المتخصصة والمنصات التي تدعم الوصول المفتوح لحصر الدراسات والمصادر ذات الصلة، باللغتين العربية والإنجليزية.

المحور الأول: الهجرة غير الشرعية في وسائل الإعلام الغربية

هدفت كريمة توفيق (2024) في دراستها "أطر معالجة المواقع الإخبارية الدولية للتداعيات الاقتصادية للحرب الروسية - الأوكرانية" الى رصد وتحليل الأطر التي استخدمتها المواقع الإخبارية الدولية في معالجة التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية، إضافة الى تحديد أبرز القضايا الاقتصادية التي تم التركيز عليها في التغطية الإخبارية. سعت الى فهم الاختلافات والتشابهات في أساليب المعالجة الإخبارية بين المواقع الإخبارية المختلفة، إضافة الى تحليل توجهات المواقع الإخبارية في تغطية هذه القضية. تم الاعتماد على المنهج المسحي، وأداة تحليل المضمون لعينة من المقالات الإخبارية من المواقع الإخبارية الدولية التي تغطي التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية، عبر المواقع الإخبارية الدولية التالية: سي ان ان (CNN)، سي تي في (CTTV)، فرانس 24 France (24)، روسيا اليوم (RT). أشارت النتائج الى تنوع الأطر المستخدمة في تغطية التداعيات الاقتصادية، مع بروز أطر مثل "الأزمة"، "التداعيات العالمية"، "المسؤولية"، و"الحلول المقترحة". وأكدت اختلاف المواقع الإخبارية في تركيزها على جوانب معينة من التداعيات الاقتصادية، وأشارت الى تأثير التغطية الإخبارية بالتوجهات السياسية والإيديولوجية للمواقع الإخبارية (توفيق، 2024).

كما إهتمت دراسة أنا ترياندا فيليدو (Anna Triandafyllidou) (2020) بفحص الأطر الإعلامية السائدة المستخدمة في تغطية الهجرة غير الشرعية في أربعة بلدان أوروبية مختلفة، كما سعت الى تحديد أوجه التشابه والاختلاف في كيفية تأطير هذه القضية عبر وسائل الإعلام في هذه البلدان، إضافة الى تحليل العوامل المحتملة التي تؤثر على اختيار الأطر الإعلامية. ولجأت الى استخدام منهج تحليل مضمون كمي وكيفي لعينة من المقالات الإخبارية من صحف ومواقع إخبارية بارزة في البلدان الأربعة خلال فترة زمنية محددة. وأظهرت الدراسة اختلافات كبيرة في الأطر الإعلامية المستخدمة في كل بلد. وأظهر التحليل الدقيق عبر المنصات الإعلامية المختلفة أن الصحف التقليدية (خاصة الصحف المحافظة) لا تزال تميل إلى تعزيز الأطر الأمنية والقانونية، بينما تتبنى وسائل الإعلام المستقلة أو ذات التوجهات الليبرالية أطرًا إنسانية وحقوقية بشكل أكبر. وكشفت الدراسة عن أن العوامل السياسية والاجتماعية المحلية تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل هذه الأطر. كما أثبتت النتائج أن ملكيات وسائل الإعلام وتوجهاتها الأيديولوجية تؤثر بشكل مباشر على اختيار الأطر؛ فالصحف التابعة لتكتلات إعلامية محافظة غالبًا ما تبنت خطابًا يحذر من الهجرة، في حين أن المؤسسات الإعلامية العامة أو تلك ذات التمويل المستقل قدمت غالبًا رؤى أكثر توازنًا أو إنسانية (Triandafyllidou, 2022).

المحور الثاني: دور العوامل السياسية والثقافية والاقتصادية والديموغرافية في تشكيل الخطاب الإعلامي

سعت كاثرين مكّان (Katherine McCann) وآخرون (2023) إلى التعرف على دور الروايات الإعلامية في تشكيل الرأي العام تجاه اللاجئين، وتحليل ديناميكيات التغطية الإعلامية للهجرة في أوروبا، وتحديدًا أزمة اللاجئين السوريين في عام 2015 والنزوح الأوكراني في عام 2022، حيث يسعى الباحثون إلى فهم كيفية تأثير الروايات الإعلامية على الإرادة السياسية والسياسات العامة تجاه طالبي

اللجوء، ومقارنة التغطية بين الأزميتين. ولجأت الدراسة الى منهجية تحليل محتوى إعلامي منهجي ومختلط الأساليب لعينة من 100 مقالة لكل شهر من أشهر التحليل لمصادر الأخبار الأوروبية الرئيسية باللغة الإنجليزية، حيث تم فرز المقالات حسب الأهمية، ثم مراجعتها من خلال قراءة العناوين والسطور الأولى، وقراءة سريعة للمحتوى، كما تم استبعاد المقالات التي تحتوي على إشارة سطحية فقط للاجئين أو المهاجرين. أظهرت النتائج اختلافات في كيفية تغطية اللاجئين الأوكرانيين وطريقة تغطية اللاجئين من الجمهورية العربية السورية؛ حيث كانت الروايات حول اللاجئين السوريين غالباً سلبية، بينما كانت التغطية الإعلامية للاجئين الأوكرانيين أكثر إيجابية وتركز على الترحيب والدعم. وأكدت أن قضايا العرق والقرب الجغرافي والجنس قد لعبت دوراً في تشكيل هذه الروايات المتناقضة. وكذلك أثرت التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة على متى وكيف تغطي وسائل الإعلام الهجرة (McCann et al., 2023).

كما حاولت دراسة نورا يوروجبولام (Noura Uroegbulam) وآخرون، (2023) فهم الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام الجماهيرية في التأثير على عملية صنع السياسات الحكومية، واستكشاف كيف تساهم وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام حول قضايا معينة. واعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات النظرية والمفاهيمية، حيث قامت بتحليل دراسات سابقة وأطر نظرية مختلفة تتعلق بتأثير وسائل الإعلام على الرأي العام وصنع السياسات. وعليه، أكدت النتائج أن وسائل الإعلام الجماهيرية تلعب دوراً هاماً في التأثير على صنع السياسات الحكومية. وأوضحت أن وسائل الإعلام لديها القدرة على تشكيل الرأي العام من خلال اختيار القضايا التي يتم التركيز عليها وطريقة تقديمها. كما أظهرت النتائج أن وسائل الإعلام تحد أيضاً بشكل كبير من المعلومات التي يفهم بها الجمهور هذه القضايا، وأن الحلول البديلة للمشاكل السياسية تُزال فعلياً من النقاش العام. كما خلصت هذه الدراسة إلى أن كلاً من وسائل الإعلام التقليدية والجديدة تلعب دوراً حيوياً في إعلام الجمهور وتطويره. وأكدت أن العلاقة بين وسائل الإعلام والرأي العام وصنع السياسات معقدة وتفاعلية وتتأثر بعوامل مختلفة، كما أن العلاقة بين وسائل الإعلام، والرأي العام، وصنع السياسات ليست علاقة خطية أحادية الاتجاه (UROEGBULAM et al., 2024).

تُظهر الدراسات السابقة أن التغطية الإعلامية لقضايا الهجرة غير الشرعية لا تخضع فقط لمنطق الإخبار، بل تتشكل ضمن أطر خطابية تعكس السياسات التحريرية والاتجاهات الرسمية التي توجه عمل الفضائيات الأجنبية، ولا سيما تلك الحكومية التي تلتزم في معالجتها الإعلامية بخط الدولة التي تمولها وتمثلها. كما بينت الأدبيات أن اختلاف زوايا الطرح بين المنصات يرتبط بعوامل سياسية وثقافية واقتصادية تحدد طبيعة الرسالة الإعلامية ومضمونها. ومن هذا المنطلق، تنطلق دراستي النظرية من فرضية أن الإعلام الدولي الناطق بالعربية يُعد أداة للتأثير الثقافي والسياسي، إذ يساهم في إعادة إنتاج المعاني المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، وفي تشكيل الرأي العام العربي تجاهها من خلال أنماط خطابية تستند إلى مصالح الدول المرسله لهذه القنوات.

ح. الإطار النظري: الهجرة غير الشرعية

تُعدّ الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية شديدة التعقيد، تتشابك فيها الأبعاد الاقتصادية، السياسية، الأمنية والاجتماعية. ورغم أنها ليست حديثة، فقد شهدت تحولات متسارعة منذ أواخر التسعينيات، مدفوعة بعوامل الطرد في الأوطان الأصلية وعوامل الجذب في بلدان المقصد. وقد تفاقمت أعداد المهاجرين بشكل خاص نتيجة للصراعات والحروب، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، مما أدى إلى موجات جماعية تسلك طرقاً خطيرة للوصول إلى أوروبا عبر شبكات التهريب. وقد أثارت هذه الظاهرة إهتماماً عالمياً متزايداً، ليس فقط لأبعادها الديموغرافية، بل لتأثيراتها الاجتماعية والسياسية العميقة في أوروبا. فبينما يُنظر إليها إيجابياً نسبياً في بعض الدول الصناعية (كألمانيا وفرنسا)، لتعويض نقص الأيدي العاملة، تبرز في المقابل تحديات التأطير القانوني والأمني. وعليه، يسعى هذا الفصل إلى

تحليل الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، من عوامل طرد وجذب، وتبسيط الضوء على القوانين والتشريعات المنظمة لها، لتقديم رؤية شاملة لكيفية التعامل معها.

مفهوم الهجرة ونواحيها

تُعرف الهجرة لغوياً بانتقال الإنسان من موطنه الأصلي إلى وطن آخر لغرض الرزق أو أسباب أخرى، وتُعرفها الأمم المتحدة بأنها إنتقال أي شخص عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيداً عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن وضعه القانوني أو سبب حركته أو مدة إقامته، حيث تُعد ديموغرافياً أحد العوامل الرئيسية الثلاثة (إلى جانب المواليد والوفيات) التي تُحدث تغييرات في أعداد السكان وتقرض ضغطاً على الموارد، بينما تُعنى اجتماعياً بانتقال الأفراد بين المجتمعات والإنخراط في بيئات وثقافات جديدة، وتُقسم إلى هجرة داخلية وخارجية، وإلى دائمة (استيطانية) ومؤقتة، أما الهجرة غير الشرعية، التي تشكل أعباء اجتماعية وأمنية وإقتصادية (الإسكوا، 2024)، فقد تطور مسارها التاريخي نحو أوروبا عبر ثلاث مراحل رئيسية.

فلقد بدأت بـ"مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى 1974" التي تميزت بالهجرة المنظمة لإعادة الإعمار والحاجة للأيدي العاملة، تلتها مرحلة السبعينيات والثمانينيات التي شهدت أزمات إقتصادية دفعت الدول الأوروبية إلى تضيق الخناق وإغلاق الحدود، بالتزامن مع دخول إتفاقية شينغن حيز التنفيذ عام 1985 لتعزيز حرية التنقل الأوروبي، وأخيراً مرحلة التشدد الأمني ما بين 1995 وحتى 2025، والتي إتسمت بالطابع الأمني الصارم بعد أحداث كبرى مثل هجمات 11 أيلول – سبتمبر 2001، وتفجيرات باريس، مدريد ولندن، مما ساهم في صعود اليمين المتطرف ودفع إلى إتخاذ إجراءات أمنية مشددة وتنفيذ "القانون الجديد للهجرة" لمواجهة ما يُنظر إليه كتحديات أمنية وسياسية (Castelles & Miller, 2009)؛ (Schengen Agreement, 2000)؛ (Huysmans, 2000)؛ (الإسكوا، 2024).

العلاقة التاريخية بين دول الإرسال والاستقبال: إرث الإستعمار

تأثرت عملية انتقال الأفراد والجماعات بين دول الإرسال والاستقبال بالعديد من العوامل، لكن الروابط التاريخية لدول الاستعمار لعبت دوراً بارزاً في تحديد وجهة المهاجرين، حتى وإن تغيرت طبيعتها من شرعية إلى غير شرعية في بعض الأحيان، مع سعي المهاجرين للوصول إلى أوروبا عبر العديد من المعابر (Bommes et al., 2014).

كما تتجسد تزايد حركة الهجرة غير الشرعية، الذي يتجلى بوضوح في معابر المغرب العربي وتركيا ومصر، نتيجة مباشرة وغير منفصلة عن السياق الجيوسياسي المتفجر في الشرق الأوسط، حيث أدت سنوات طويلة من الحرب الأهلية والإضطراب السياسي والإنهيار الإقتصادي إلى إيجاد قوة دفع هائلة للنزوح واللجوء. ففي الوقت الذي باتت فيه دول جنوب أوروبا تتحمل العبء الأكبر من تدفق المهاجرين عبر شمال أفريقيا لأسباب إقتصادية عميقة، برزت تركيا كبوابة رئيسية ووجهة ترانزيت لا غنى عنها لملايين الهاربين من الصراعات والأزمات في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك من العراق وإيران وأفغانستان. وهو ما يفسر إستضافتها لأعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين من جنسيات مختلفة، وقد أدى هذا الضغط الهائل واليأس المتراكم إلى إستمرار المغامرة عبر "طرق الموت" في البحر الأبيض المتوسط، الذي يبقى الأكثر دموية في العالم، مما يؤكد أن معابر الهجرة الحالية هي ليست مجرد طرق لعبور الفرص الإقتصادية، بل هي مسارات يأس نشأت وتفاقت بفعل التداعيات المستمرة للصراعات الكبرى في المنطقة (Kirisci, 2016)؛ (Terry, 2021)؛ (Awad, 2018)؛ (المديني، 2020، ص. 86)؛ (صيام و سالم، 2024)؛ (Frontex, 2024)؛ (عربي، 2024، 21)، (دوتشي فيليه، 2024)؛ (UN Says 2023 Deadliest Year for Migrants in a Decade, 2024)؛ (Mcauliffe & Oucho, 2024)؛ (Total Registered Syrian Refugees, 2025)؛ (Business Monthly Egypt, 2025).

علاقة الاعلام بالهجرة

يُسهّم الإعلام بدور محوري في تشكيل المعنى وصناعة السرد حول الهجرة، حيث لا يقتصر دوره على مجرد نقل الأخبار بل يتجاوزها إلى تأطير صورة المهاجر غير الشرعي وتحديد كيفية إستقبال المجتمع له. في ظل تفاقم الظاهرة نتيجة عوامل الطرد المعقدة، مثل الفجور الاقتصادية الهائلة في مستويات الدخل والبطالة المرتفعة، وغياب الأمن والديموقراطية في بلدان الأصل، واليأس الإجتماعي الناجم عن فقدان الهوية وإتساع الفجوة الطبقية. إضافة إلى عوامل قسرية كالجفاف والأوبئة، يصبح الإعلام وسيلة لتضخيم أو تهوين هذه الأسباب، وتُعزز العوامل التكنولوجية، لاسيما وسائل التواصل الإجتماعي، هذا الدور من خلال رفع سقف طموحات الشباب وعرض صورة مثالية مبالغ فيها للبلدان المستقبلية، مما يحفز على الهجرة غير الشرعية رغم مخاطرها.

ومن هنا، تكمن قوة الإعلام في إختيار زاوية التغطية، فإما أن يُقدّم المهاجر كـ"ضحية" للعوامل القسرية والأزمات (كالحرب والفقر) بهدف حشد التعاطف والدعم الإنساني، أو أن يُصوّره كـ"تهديد" أمني أو إقتصادي أو كـ"عبء" على المجتمعات المستقبلية، مغنياً بذلك السرديات المتشددة واليمينية. وبالتالي، فإن الطريقة التي تنتقل بها قصص الهجرة، سواء خلال تداول صور اليأس والحرمان أو التركيز على مخاطر الحدود والأرقام، هي ما يُشكل الوعي العام ويؤثر مباشرة في السياسات الحكومية والمواقف المجتمعية تجاه هذه الظاهرة العالمية (United Nations Development Programme, 2009)؛ (Zolberg, 2014)؛ (Schmeichel et al., 2018)؛ (World Development Report 2023: Migrants, Refugees, and Societies, 2023)؛ (Mcauliffe & Oucho, 2024)؛ (Top Development Report 2023: Migrants, Refugees, and Societies, 2023)؛ (Migration Issues of 2024, 2024).

الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية

تخلف الهجرة غير الشرعية تداعيات واسعة تُعيق التنمية، وتُهدد الإستقرار، وتُرهق ميزانيات دول الإرسال، العبور والإستقبال. أولاً الآثار على دول الإرسال، حيث تعاني دول الإرسال من خسائر فادحة أبرزها هجرة الموارد البشرية وهي نزوح الكفاءات والأدمغة نتيجة عدم الإستقرار. إضافة إلى تهديد الأمن الوطني حيث تُشكل إختراقاً للحدود، وتحوّل هذه الدول إلى مصدر محتمل للخارجين عن القانون أو عناصر قد تُستخدم لزراعة الإستقرار (Borrelli et al., 2025).

ثانياً الآثار على دول العبور، حيث تحملت دول العبور أعباءً متزايدة نتيجة لتدفق أعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين عبر أراضيها، مثل الآثار الاقتصادية وهي تكاليف ملاحقة وإيواء وترحيل المهاجرين، ومنافسة العمالة غير النظامية للعمالة النظامية بأجور زهيدة. والآثار الأمنية، وهي بيئة خصبة لتسلل المجرمين وزيادة مخاطر الإنضمام للتنظيمات الإرهابية. والآثار الصحية، والمقصود بها نقشي الأمراض والأوبئة لعدم خضوع المهاجرين للفحوصات الطبية (Ambrosini & Hajer, 2023).

ثالثاً تأتي التحديات على دول الاستقبال، وهي على مستويات متعددة، ومثل التحديات الأمنية المتعلقة بتهريب البشر وتسلل المجرمين والخلايا الإرهابية ضمن تدفقات المهاجرين، مما يُزعزع الأمن القومي. والتحديات الاقتصادية والتنمية المتمثلة بالخلل في سوق العمل (زيادة العرض وخفض الأجور وإرتفاع البطالة)، وإرهاق البنى التحتية. والتحديات الإجتماعية حيث تظهر عادات وقيم غريبة، وإنتشار ظواهر سلبية كالتسول والبطالة المنظمة. والتحديات الصحية، إذ قد تُصبح تجمعات المهاجرين غير الشرعيين (غير المفحوصين طبياً) بؤراً لنقشي الأوبئة والأمراض المعدية (Borrelli et al., 2025).

السياسة الأوروبية تجاه اللاجئين

عهد الإتحاد الأوروبي ببناء نظام أوروبي مشترك للجوء يستند إلى التطبيق الكامل والشامل لإتفاقية اللاجئين لعام 1951. بلعب الإتحاد دوراً محورياً في قضايا اللجوء وإعادة التوطين، وتؤثر قوانينه وممارساته على تطوير آليات الحماية دولياً. تعتبر المفوضية أن تعزيز

إحترام معايير الحماية الدولية في سياسات قوانين الاتحاد الأوروبي البالغ 27 عضواً أمراً حيوياً، ولهذا تقدم وجهات نظرها بشأن حماية اللاجئين وإعادة التوطين والإندماج (الاتجاهات العالمية، 2025). وعليه، يمكن حصر التعاطي الأوروبي مع قضية اللاجئين بما يلي أدناه:

1 - قواعد أوروبية، حيث سعت سياسات الدول الأوروبية منذ التسعينيات لوضع قواعد لضبط الحدود أمام القادمين، إلا أن هنالك تباين في التعاطي، فمثل فرنسا وألمانيا تنطلق من مبادئ إنسانية تجاه اللاجئين، بينما ترفض دول أخرى مثل النمسا والمجر إستقبالهم أو تفرض شروطاً قاسية. هذا التباين دفع الدول المتفهمة إلى توجيه إنتقادات لاذعة للدول الأخرى بسبب سوء المعاملة (Boswell, 2009).

2 - تضخم أزمة الهجرة غير الشرعية وتوسع أبعادها، إذ شهدت أعداد المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا إرتفاعاً كبيراً خاصة إبان الحرب السورية، حيث توجه آلاف السوريين بحثاً عن الأمن (الحوات، 2007، ص 28). وقد أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصول حوالي 186 ألف شخص إلى أوروبا عبر البحر المتوسط في 2023، وفُقد أو توفي أكثر من 2500 شخص حتى 24 سبتمبر 2023. وقد تسبب هذا الارتفاع في توترات داخل الاتحاد الأوروبي بشأن تدابير الحد من الهجرة (الشرق الأوسط، 2023).

- الثوابت الرئيسية للسياسة الأوروبية تجاه اللجوء، إذ تمكن الاتحاد الأوروبي من إجراء تعديلات على مجموعة من الضوابط، القواعد والتشريعات الجديدة المتعلقة بملف اللجوء والهجرة في العام 2024، وهو ما يبرز من خلال توطين اللاجئين، حيث حثت كل من ألمانيا، فرنسا والسويد - الدول الأكثر في إستقبال اللاجئين ضمن أوروبا - على ضرورة أن تكون هنالك سياسة موحدة تجاه اللاجئين وتقسيم عادل لأعداد طالبي اللجوء على قاعدة نظام يساوي بين حصة كل دولة تجاه هذه الأزمة، مما يحقق نظاماً عادلاً بالتساوي بين الدول الأوروبية المستقبلية (Pact on Migration and Asylum A Common EU System to Manage Migration, 2024). إضافة إلى الحفاظ على الأمن القومي، حيث تسببت الأحداث الأمنية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وتحديداً بعد إعتداء 11 أيلول - سبتمبر، بزيادة الإجراءات الأمنية حيال اللاجئين خوفاً من أي عمليات إرهابية تضر بالأمن القومي، ناهيك عن ظهور الجماعات الإرهابية. كما سعت أوروبا إلى إجراء العديد من الإجراءات الأمنية المشددة لمواجهة الهجرة غير الشرعية، من خلال شركات ومؤسسات مهمتها مراقبة الحدود وحمايتها. وتعد وكالة "فرونتكس" لضمان الإدارة المتكاملة للحدود والحفاظ على حرية تنقل الأشخاص وتعزيز الأمن والأمان للاتحاد الأوروبي (Kraler & Ahrens, 2023). في السياق نفسه، تبرز الثوابت الرئيسية للسياسة الأوروبية تجاه اللجوء من خلال التفريق بين اللاجئين الإقتصاديين والسياسيين، حيث يعتبر اللاجئ السياسي الشخص الذي أجبر على مغادرة بيته وبلده جراء الاضطهاد أو الصراعات أو الحروب أو بسبب نشاطاته السياسية، فيما يعدّ اللاجئ الاقتصادي الشخص الذي هاجر بلده جراء ظروفه المعيشية المتردية التي يعيشها كالفقر والبطالة، مما يضطره الأمر لمغادرة حياته السابقة بحثاً عن حياة اقتصادية أفضل (Beaujouan & Rasheed, 2019). إلى جانب إنشاء منازل إيواء للاجئين، إذ دعا الاتحاد الأوروبي، في سبيل التخلص من أعباء استقبال اللاجئين، إلى إقامة مراكز إيواء ببعض الدول للبت في طلبات اللجوء التي يتقدم بها المهاجرون للتمييز بين اللاجئين السياسيين والاقتصاديين. (سعيد، 2002، ص. 42).

المخاطر والتحديات للهجرة غير الشرعية

يسعى المهاجرون غير الشرعيين إلى تحقيق آمالهم وتطلعاتهم عبر سلوك طرق غير نظامية، إلا أنهم يواجهون سلسلة من الأخطار التي تهدد حياتهم وكرامتهم. كما تجد الدول المستقبلية ودول العبور نفسها أمام تحديات أمنية واقتصادية واجتماعية معقدة تستلزم معالجة

شاملة ومتعددة الأوجه. وعليه، يمكن حصر أبرز المخاطر والتحديات للمهاجرين غير الشرعيين بالمخاطر التي تتعلق بحياتهم وسلامتهم في رحلة محفوفة بالمخاطر، ومن أبرز هذه التحديات وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة هي التعرض للاستغلال من قبل المهربين، مما يعرضهم إلى الابتزاز المالي، للعمل القسري، وفي بعض الحالات للاستعباد الحديث. كما تمثل ظروف السفر غير الآمنة تحدي كبير، مما يعرض المهاجرين إلى حوادث الغرق في البحر أو الاختناق في الشاحنات. إضافة إلى العنف وسوء المعاملة، إذ يتعرض المهاجرون للعنف الجسدي والجنسي من جانب المهربين أو حتى السلطات في بعض الأحيان. والاحتجاز والترحيل خاصة عندما يتعرض المهاجر غير الشرعي إلى خطر الاعتقال أو الاحتجاز في مراكز غير إنسانية. وأخيراً، الحرمان من الحقوق الأساسية، إذ لا يحظى المهاجرون غير الشرعيين بحقوقهم الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم. (World Migration Report 2022, 2021).

كما تفرض الهجرة غير الشرعية ضغوطاً كبيرة على الدول المستقبلية ودول العبور، لتشمل التحديات الأمنية والمرتبطة بشبكات تهريب البشر بالجريمة المنظمة أو حتى الإرهاب. والضغط على الخدمات العامة الذي يساهم وصول أعداد كبيرة من المهاجرين إلى استهلاك البنية التحتية والميزانيات الحكومية. إضافة إلى التحديات الاجتماعية والثقافية، إذ يعاني عدد من المهاجرين من صعوبات في الاندماج في المجتمعات الجديدة. أما التحديات الاقتصادية فتتمثل بوجود عمالة غير منظمة يؤدي إلى انخفاض الأجور في بعض القطاعات وتزايد الاقتصاد السري. بينما التحديات القانونية والإدارية فتبرز من خلال معاناة الحكومات صعوبة في وضع وتطبيق سياسات هجرة فعالة ومناسبة (World Migration Report 2022, 2021).

وبالاستناد إلى التقارير الصادرة عن موقع الأمم المتحدة في العام 2024، لعبت شبكات تهريب المهاجرين دوراً محورياً ومعقداً في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية (UN, 2022). كما مارست هذه الشبكات استغلالاً مالياً وإنسانياً جسيماً للمهاجرين، إذ يفرضون عليهم مبالغ باهظة مقابل الرحلة، ويعرضونهم لظروف سفر شديدة الخطورة قد تؤدي إلى الغرق، الاختناق، أو الوفاة. علاوة على ذلك، يتعرض المهاجرون للعنف الجسدي والجنسي والابتزاز، ويصبحون تحت سيطرة المهربين، وقد يُجبرون على العمل القسري أو الانخراط في أنشطة غير قانونية لسداد ديونهم. (Kraler & Ahrens, 2023)؛ (Pact on Migration and Asylum A Common EU System to Manage Migration, 2024).

دور الإعلام الأجنبي في تغطية قضايا العالم العربي

يشهد العالم تحولات كبرى نحو ما بعد العصر الصناعي، حيث أصبح الإعلام ركناً أساسياً في تنمية المجتمعات وزيادة المعارف. لكن التطور التكنولوجي الهائل لوسائل الإعلام منحها تأثيراً واسعاً وخطيراً على الرأي العام، خاصة مع سيطرة الاحتكارات والشركات متعددة الجنسيات عليها، مما يجعلها أداة للسيطرة على العقول عبر الدعاية والحرب النفسية. ونتيجة لذلك، تجاوزت مهمة الإعلام الدولي الاقتصاد على نقل الأخبار لتصبح عملية منظمة تهدف إلى توجيه الميول وإعادة ترتيب الأجندات السياسية والاجتماعية والثقافية، مما دفع الغرب إلى زيادة الاستثمار في تكنولوجيا الاتصال لتحقيق الهيمنة الفكرية والإستراتيجية. وقد أدت الثورة التكنولوجية إلى كسر الحواجز الجغرافية، محولة العالم إلى "غرفة صغيرة"، مما أضعف مفهوم السيادة الوطنية للدول، وأسفر عن إختلال في التدفق الإخباري يتميز بكونه أحادي الاتجاه من الدول المتقدمة إلى النامية، مدعوماً بروابط إستعمارية وإقتصادية وحضارية سابقة.

أما بالنسبة للفضائيات الأجنبية الناطقة بالعربية فهي تُعرّف على أنها مؤسسات إعلامية مملوكة ومدارة بشكل أسياي، من قبل دول أو جهات غير عربية (غالباً غربية أو دول ذات مصالح إستراتيجية)، وتقوم بالبث الموجه باللغة العربية إلى جماهير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي تُعدّ فاعلاً إصتالياً إستراتيجياً لأنها تتجاوز وظيفة نقل الأخبار التقليدية، لتصبح أداة قوية في صناعة "وتسويق" خطاب الهجرة الموجه للعرب. ويتمثل دورها الإستراتيجي في إستخدام مواردها التكنولوجية وخبرتها المهنية لتأطير ظاهرة الهجرة (بأنواعها)

بحيث تخدم الأجندة أو المصالح الجيوسياسية لدولها المالكة، سواء كان ذلك عبر التركيز على المعاناة الإنسانية (لحشد التعاطف ودعم برامج اللجوء)، أو تسليط الضوء على قصص النجاح في الغرب (لتحفيز "هجرة العقول" أو اليد العاملة المطلوبة)، أو في أحيان أخرى، عبر إبراز التحديات الأمنية والاجتماعية في المنطقة (لتبرير سياسات الهجرة الصارمة)، وبذلك فهي تعمل كجسر ثقافي وتأثيري، يُنقل من خلاله الخطاب الغربي حول الهجرة مباشرة إلى المتلقي العربي، مؤثراً في قراراته ومواقفه وإتجاهاته تجاه الهجرة والبلدان المستقبلية (IOM – International Organization for Migration؛ (World Migration Report 2024).

(1) وظيفة الإعلام الدولي في الأزمات

تطور مفهوم الإعلام الدولي بشكل كبير منذ نشأته، حتى اكتسب بعداً جديداً في ظل الأنظمة السياسية العالمية وأهدافها، ليرز بشكل جلي مفهوم "السيطرة على العقول". وعليه، أدى هذا التوجه الجديد إلى نشأة ما يُعرف بـ "الإعلام الدولي الموجه"، والذي سنستعرض تطوره وأهدافه (AHA, 1944). كما يكتسب الإعلام الدولي خلال الأزمات وظيفة إستراتيجية محورية تتجاوز التغطية الإخبارية، إذ يعمل كأداة رئيسية في إدارة الأزمة وحشد الرأي العام لصالح الأجندة التي يمثلها، وذلك عبر تنفيذ خطط إعلامية شاملة متابعة إعلام الخصم وتحليل مضمونه والرد عليه بهدف تحصين الرأي العام المستهدف، كما يتولى الإعلام الموجه مهمة نشر الحقائق المنتقاة وتكوين المعاني والأفكار المتعلقة بالأزمة، مع الحرص على إنتاج خطاب موجه للأطراف الخارجية يتناسب مع مواقفها وقادر على التأثير فيها، ليصبح بذلك قوة ضاربة تعمل على مدار الساعة لتوجيه مسار الأزمة وتشكيل نتائجها بما يخدم المصالح الإستراتيجية للدولة أو الجهة الممولة له.

لم يكن الإعلام الدولي وليد التكنولوجيا الحديثة، بل له جذور تاريخية عميقة، تعود إلى مفاهيم سابقة كـ "الدعوة الدينية" (التبشير)، مروراً بتحول اللغات الأوروبية الحديثة إلى وسيلة إتصال رئيسية بين الدول الإستعمارية في العصور الوسطى لتعزيز تأثيرها، ومع ذلك، شهد الإعلام الدولي تحولاً نوعياً وكبيراً بفضل التطور التكنولوجي، حيث أصبح أداة فعالة في توجيه رسائل دعائية معقدة في ظل النظام السياسي العالمي (البياتي، 2010، ص.ص 20-21).. وساهم تأسيس مؤسسات دولية مثل عصبة الأمم، ونشاط المؤسسات الاشتراكية كـ "الكومنترن" التي أسسها لينين عام 1919 للقيام بأنشطة دعائية مكثفة، في تعميق هذا النشاط، لكن نقطة الإنعطاف الحقيقية كانت مع إطلاق الأقمار الصناعية عام 1962، التي أحدثت ثورة في تبادل المعلومات عن طريق التلفاز وشبكاته الدولية، مما عزز بشكل غير مسبوق من قدرة الدول والجهات على توجيه رسائل إعلامية عبر الحدود بشكل فوري وواسع النطاق، دافعة بمفهوم الإعلام الدولي إلى مستوى جديد من التأثير والإنتشار (Croteau et al., 2025).

(2) السياسة التحريرية الأجنبية الرسمية الناطقة باللغة العربية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

عند التطرق الى السياسة التحريرية في الفضائيات الأجنبية الناطقة بالعربية، تتضح توجهات الدولة الممولة ورهاناتها الاستراتيجية. إذ تصوغ سياسات تحريرية محددة لتغطية القضايا وأولويات المعالجة وحدود الخطاب بما يخدم أهداف النفوذ والتأثير الخارجي. وقد انطلقت هذه القنوات من منطق «الإعلام الموجه» الذي تجاوز النقل الإخباري إلى توجيه الميول وإعادة ترتيب الأجندات السياسية والاجتماعية والثقافية، في سياق اختلال تدفق المعلومات من الشمال إلى الجنوب وهيمنة البنى والمؤسسات العابرة للحدود على إنتاج المعنى. تتطوي السياسة التحريرية على مرتكزات رئيسية، أولها تبعية المؤسسة الإعلامية لبنية التمويل العام أو شبه العام وما يرافقها من رقابة ناعمة تُترجم في خطوط تحريرية مُنسقة مع السياسة الخارجية للدولة؛ وثانيها توظيف أدوات التأثير الاتصالي (تحديد الأجندة، والتأطير، وصناعة السرد) عند تناول القضايا العابرة للحدود؛ وثالثها استثمار تعدد المنصات وتكاملها للوصول إلى الجمهور العربي وتكييف

الرسائل وفق حساسياته الثقافية. وبذلك، تشكلت علاقة سببية بين «ملكية الدولة» و«اختيارات التحرير» تظاهرات في انتقاء المصادر، وانتقاء الزوايا، وأنماط اللغة والصورة، على نحو يُعيد إنتاج تمثيلات معيّنة للقضايا الدولية. وعند إسقاط ذلك على قضية الهجرة غير الشرعية، اتّسق الخطاب الموجّه مع الأولويات السيادية للدول المالكة للقنوات؛ فمالت الرسائل إلى أحد ثلاثة مسارات: تأطير إنساني يُبرز الضحية والمعاناة، أو تأطير أمني يركّز على الضبط والتهديد، أو تأطير نفعي يبرز الهجرة باعتبارها مورداً اقتصادياً—وكّلها صيغت ضمن هندسة تحريرية تضبط مفردات الوصف، وترتيب المعلومات، وجرعة العاطفة والبيانات. بهذه الكيفية، صنع «الإعلام الدولي الموجّه» بيئة دلالية تُؤثّر في تصوّرات الجمهور العربي وفي مسارات النقاش العام حول الهجرة، من غير حاجة إلى أمثلة تطبيقية على قنوات بعينها، لأن المقصود هو تفكيك المنطق التحريري الناظم لعلاقة الدولة بالوسيلة والخطاب (سرحان، 2000، ص 33)؛ (الغازي و بوجلة، 2021)؛ (Wrighton, 2022).

(3) اختلال توازن تدفق للمعلومات ونظرية التبعية الإعلامية

يعود الإختلال في تدفق المعلومات من الشمال (الدول الصناعية المتقدمة) إلى الجنوب (الدول النامية) إلى الإحتكارات الإعلامية الضخمة التي تسببت بها التوزيع غير المتكافئ لوسائل الإعلام، مما أدى إلى هيمنة فكرية وسيطرة على نشر المواد الدعائية (حمدة، 1990، ص 75). يُعرّف هذا التباين الكبير وغير العادل في إنتاج وتوزيع المعلومات لصالح الدول الغربية المتقدمة، المدعومة بالسيطرة التكنولوجية والإقتصادية التي نكتت وكالاتها الكبرى من صياغة الأخبار العالمية من منظورها (الغازي و بوجلة، 2021). وقد ترك هذا الإختلال أثراً عميقاً على الدول المتلقية، بما في ذلك "الغزو الثقافي" الذي يفرض قيماً وأنماط حياة أجنبية، مما يهدد الهوية الثقافية المحلية ويؤثر على التنمية والسيادة (البخاري، 2008)؛ (Martins, 2022). لمواجهة هذا التباين، ظهرت حركة عدم الإنحياز في السبعينيات وطرحت مفهوم "النظام الإعلامي العالمي الجديد" عبر "وثيقة المصمودي" في اليونسكو عام 1978، مما أثار جدلاً واسعاً ودفع الولايات المتحدة وبريطانيا لإنسحاب مؤقتاً من المنظمة (كالفر، 2002، ص 340). ومع تراجع حدة المطالبة بالنظام الجديد بعد نهاية الحرب الباردة، تحوّل النقاش اليوم ليركز على التحدي المتمثل في هيمنة المنصات الرقمية الكبرى (مثل غوغل Google وميتا Meta) وسيطرة دول الشمال على البنية التحتية الرقمية، وما يؤدي إلى تفاقم المزيد من التحديات الكبيرة لدى الدول النامية. (Castells, 2010)

وهنا لابد من التطرق الى نظرية التبعية الإعلامية الدولية، فبعد إنحسار الإستعمار التقليدي، برز ما يُعرف بـ"إستعمار العقول" من خلال سيطرة القوى الإحتكارية الضخمة على مجال الإعلام والاتصال، مما أدى إلى ظهور ظاهرة التبعية الإعلامية (مانيكيان، 1982، ص 81)؛ (الصقور، 2012). نشأت نظرية التبعية الإعلامية في أميركا اللاتينية بعد الإستقلال، وركزت على فكرة أن الدول الصناعية المتقدمة تُصدّر إلى الدول النامية ليس فقط تكنولوجيا الإتصال، بل أيضاً أنظمة ومواد إعلامية وممارسات مهنية، مما يعيق هذه الدول ثقافياً وإعلامياً (البياتي، 2010، ص 76). وبينما أقرّ منظرون بارزون بقدرة الإعلام على أداء دور كبير في عمليات التغيير والتنمية، مؤكدين على ضرورة دعم البنى التحتية لوسائل الإعلام وزيادة تعرض الأفراد لها في العالم النامي¹ (البياتي، 2010، ص 76)، مؤكدة على ضرورة فهم الإطار التاريخي والتركيز على دور القوى والعوامل المتصلة بـ"العلاقات الدولية لتفسير أشكال الإستعمار الإعلامي" (البياتي، 2010، ص 78)؛ (الصقور، 2012).

¹ مثل دانييل ليرنير (Daniel Lerner) 1958، ولبر شرام (Wilbur Schramm) 1964 وإيفرت روجرز (Everett Rogers) 1969

(4) خصائص المحتوى الإعلامي الموجه للعالم العربي

تتسم الفضائيات الأجنبية الناطقة بالعربية ووسائل الإعلام الموجهة للمنطقة، بخصائص محددة لزيادة تأثيرها على الجمهور المستهدف. تسعى هذه القنوات إلى التنوع اللغوي والثقافي عبر تجنب المحتوى الذي يتعارض بشكل صارخ مع القيم الثقافية والدينية السائدة في العالم العربي، مع التركيز في الوقت ذاته على الدول ذات الأهمية الإستراتيجية للجهة المالكة. كما يتم طرح القضايا والأجندات الرئيسية، مثل الصراعات والأزمات، من منظور يخدم مصالح الدولة التي تتبع لها القناة. ولم تعد تعتمد القنوات على البث التقليدي فقط، بل تنوعت أساليب إنتاجها وتوزيعها لتشمل المواقع الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول ومنصات التواصل الاجتماعي للوصول إلى جمهور أوسع وأكثر شباباً. أما إستراتيجيات التأثير والإقناع فتعتمد بشكل أساسي على التأطير (Framing)، حيث يتم إختيار جوانب معينة من القضية لإبرازها (كمثال تأطير اللاجئين كضحايا أو كتهديد أمني)، وعلى تحديد الأجندة (Agenda-Setting)، عبر وضع قضايا معينة في مقدمة الاهتمامات العامة للتأثير على أولويات الجمهور.

كما تتسم الفضائيات الأجنبية الناطقة بالعربية، وغيرها من وسائل الإعلام الموجهة للمنطقة، بخصائص محددة تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من التأثير على الجمهور المستهدف (Lynch, 2006). تتجلى هذه الخصائص في التنوع اللغوي والثقافي المستهدف، إذ تتجنب هذه القنوات التي قد تتعارض بشكل صارخ مع القيم الثقافية والدينية السائدة في العالم العربي لتجنب نفور الجمهور، مع التركيز أحياناً على الدول ذات الأهمية الاستراتيجية للجهة المالكة للقناة. إضافة إلى القضايا والأجندات الرئيسية المطروحة، إذ تُعرض القضايا الدولية والإقليمية، مثل الصراعات والأزمات الاقتصادية، من منظور يخدم مصالح الدولة التي تتبع لها القناة. في السياق نفسه تأتي خاصية الأساليب والتقنيات المستخدمة في الإنتاج والتوزيع، إذ لم تعد هذه القنوات تقتصر على البث التلفزيوني التقليدي فقط، بل تُقدم محتواها عبر تنوع المنصات مثل المواقع الإلكترونية، وتطبيقات الهاتف المحمول، ومنصات التواصل الاجتماعي للوصول إلى جمهور أوسع وأكثر شباباً. وأخيراً، إستراتيجيات التأثير والإقناع، إذ يُعد التأطير (Framing) من أهم هذه الإستراتيجيات، حيث يتم إختيار جوانب معينة من القضية لتسليط الضوء عليها وإبرازها (مثل تأطير اللاجئين ك"ضحايا" مقابل تأطيرهم ك"تهديد أمني"). تُطبق أيضاً إستراتيجية تحديد الأجندة (Agenda-Setting)، حيث تُبرز قضايا معينة وتضعها في مقدمة الاهتمامات العامة، مما يؤثر على أولويات الجمهور (Lynch, 2006).

(5) الجهات الفاعلة في الإعلام الموجه للعالم العربي

تُعدّ التغطية الإخبارية للهجرة غير الشرعية عملية معقدة تتجاوز مجرد نقل الأحداث، حيث تنطوي على قرارات إنقائية وتحريرية تحول الواقع إلى رسالة إعلامية. وتتخذ أشكالاً متعددة تشمل الأخبار العاجلة والتقارير المعمقة والتحليلات. كما تتنوع في الإعلام الرقمي أشكال العرض لتشمل النص، الصور، الفيديو، الرسوم البيانية والبودكاست لتعزيز التأثير والوصول (فابوليت، 2010، ص.ص 42-48). كما يشكل تحقيق الموضوعية تحدياً جوهرياً، حيث تتطلب التغطية تقديم الحقائق بدقة وعرض جميع وجهات النظر (كأسباب الهجرة وسياسات الدول). ومع ذلك، يصعب تحقيق الحياد التام بسبب تدخل المصالح السياسية والإنسانية، وقد تتبنى القنوات الأجنبية الناطقة بالعربية تحديداً خطوياً تحريرية متأثرة بأجندات دولها، مما يؤدي إلى التحيز (الكيلاني، 2007).

بناءً عليه، يتضح تأثير التغطية الإخبارية بعوامل داخلية وخارجية معقدة، لتشمل العوامل الداخلية السياسات التحريرية التي تعكس التوجه الأيديولوجي أو التجاري للمؤسسة. أما العوامل الخارجية فلها دوراً كبيراً في التوجيهات الحكومية التي تسعى لمواءمة التغطية مع مصالحها، وتأثير جماعات الضغط (سواء كانت منظمات حقوق إنسان أو مجموعات معادية للهجرة). إضافة إلى طبيعة الحدث نفسه،

حيث تغطي الأحداث الدرامية بشكل مكثف على الرغم من صعوبة تبسيط تعقيدات قضايا الهجرة دون المساس بدقتها (فايوليت، ص. 66).

كما شكلت التغطية الإخبارية عاملاً محورياً في تشكيل الرأي العام، خاصةً في القضايا المعقدة والحساسة كالهجرة غير الشرعية، حيث يتسم الرأي العام في أوقات الأزمات، مثل أزمة الهجرة، بكونه أكثر انفتاحاً على المعلومات وتأثراً بالعواطف، مما يجعله متقلباً وسريع التذبذب بناءً على طريقة تقديم الأحداث إعلامياً. وتضافر تأثير الإعلام مع عوامل أخرى لتشكيل اتجاهات الرأي العام، أبرزها: المصادر الإعلامية (القنوات والمواقع والسوشيال ميديا)، والخبرات الشخصية للأفراد مع المهاجرين، وتصريحات القيادات المؤثرة (السياسيون ورجال الدين)، بالإضافة إلى الخلفية الثقافية والاجتماعية (الكيلاني، 2007).

وعليه، يمكن حصر أدوار الجهات الفاعلة في تشكيل المشهد الإعلامي الموجه نحو العالم العربي على اختلاف دوافعها وأساليبها الخاصة. وهنا يمكن حصر الجهات بالحكومات والدول، إذ تُعد اللاعب الرئيسي الذي يجعل الإعلام الموجه أداة لتحقيق أهداف سياسته الخارجية ومصالحه الجيوسياسية. إضافة إلى الفضائيات الأجنبية الناطقة بالعربية، التي هي في جوهرها أداة تنفيذية بيد الحكومات. كما تأتي المنظمات الدولية والإقليمية، إذ هدفت إلى نشر الوعي بقضايا عالمية، وتعزيز قيم معينة، ودعم برامجها ومبادراتها في العالم العربي، مثل التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والصحة العامة. إضافة إلى المؤسسات الإعلامية الخاصة والدولية؛ وأخيراً الجماعات والأيديولوجيات غير الحكومية التي تهدف هذه الجماعات إلى الترويج لأيديولوجيات معينة أو الدعوة لقضايا محددة أو استقطاب أفراد لحركات معينة. والتي تعتمد على وسائل متنوعة مثل المواقع الإلكترونية والمنديات، ومنصات التواصل الاجتماعي (Rane, 2014).

(6) أخلاقيات التغطية لقضايا الهجرة

تعتبر أخلاقيات التغطية الإخبارية حجر الزاوية في ممارسة مهنة الصحافة بمسؤولية، فهي توفر إطاراً قيمياً يهدف إلى تحقيق الدقة والعدالة وإحترام كرامة الإنسان، خاصة عند تناول قضايا حساسة مثل الهجرة غير الشرعية (Ward, 2011)، وهوما تسعى هذه الدراسة إلى الاضواء عليه من خلال التطرق إلى أبرز أخلاقيات الاعلام الأجنبي في التغطية والسياسة التحريرية باللغة العربية حول قضايا الهجرة الغير شرعية. وتُعرّف هذه الأخلاقيات بأنها مجموعة من المبادئ والقواعد (كالموضوعية والمسؤولية الاجتماعية) التي تضمن أن يخدم الإعلام المصلحة العامة ويقدم معلومات موثوقة. تُدعم هذه المبادئ بأطر قانونية ومهنية، تشمل القوانين الوطنية والدولية (مثل قوانين حقوق الإنسان ومكافحة التمييز) التي تجرم التحريض ضد فئات كالمهاجرين، إضافة إلى مدونات السلوك المهني للنقابات الصحفية وآليات المساءلة (Ward, 2011). ومع ذلك، تواجه هذه الأخلاقيات تحديات حسيمة، أبرزها الضغوط السياسية والاقتصادية التي قد تقوّض إستقلالية الإعلام، وصعوبة الوصول إلى المصادر المحايدة في الميدان، والتحدي الأخلاقي والقانوني المتمثل في الموازنة بين حقوق الإنسان للمهاجرين والمخاوف الأمنية للدول (Chouliaraki & Zaborowski, 2017).

(7) تحولات البيئة الإعلامية

أحدث التطور التكنولوجي وظهور منصات التواصل الاجتماعي ثورة في الإعلام الدولي، حيث إنتقلت مركزية النشر من المؤسسات الإعلامية التقليدية (وكالات وقنوات فضائية)، إلى منصات رقمية جديدة مثل (ميتا، وإكس "تويتر" سابقاً، ويوتيوب). هذا التحول سمح بكسر "البوابة الإعلامية" التقليدية، مما مكن القادة السياسيين ورؤساء الدول من نشر رسائلهم مباشرة إلى الجمهور دون وسيط (Funk et al., 2024).

لقد تجاوز السياسيون والمؤثرون الصحافة التقليدية لصالح هذه المنصات، كما ظهر في حالة نجاحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالاعتماد على المدونين الصوتيين واليوتيوبرز. في المقابل، تراجعت المشاركة الإعلامية التقليدية بشكل ملحوظ، فأنخفضت نسبة المستخدمين الذين يبدأون رحلتهم الإخبارية بزيارة مباشرة للموقع الإخباري إلى 22% فقط. كما ساهم الذكاء الاصطناعي (AI) بتهديد حركة الزوار وعائدات الإعلام التقليدي، من خلال توفير إجابات سريعة وموجزة (Newman et al., 2025). وتشير البيانات إلى تراجع كبير في سلوك المستهلك بالولايات المتحدة، حيث انخفض عدد قراء الصحف المطبوعة والرقمية مجتمعة، وتناقصت أعداد مشاهدي الأخبار المسائية للشبكات التلفزيونية الرئيسية.

ورغم هذه التحديات، يمتلك الإعلام التقليدي ميزة الثقة والمصداقية، والتي تُعدّ فرصة حيوية لمواجهة الأخبار المزيفة. يمكن استثمار هذه الميزة بالتركيز على الصحافة الاستقصائية العميقة والدقيقة، ولعب دور رئيسي في تحقق الحقائق وإثبات عكس الشائعات المنتشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي (Bhagwat, 2025؛ Srinivas & Lakshminarayana, 2025). إن الواقع الحالي للإعلام الدولي ليس مجرد صراع منصات، بل هو تحول جوهري في بنية المعلومة يتمثل في ظاهرة تفتت الإعلام الدولي، والتي تعود لثلاثة عوامل رئيسية أهمها التفتت الجغرافي، والإجراءات المادية والتقنية التي تتخذها الدول لعزل مجالها الإعلامي الخارجي وفرض "السيادة الرقمية". والتفتت السياسي واستخدام المعلومات كسلاح على المستوى الدولي، حيث تنفق الدول مبالغ لتمويل منصات تهدف لنشر الرواية الرسمية وتشويه سمعة الخصوم. والتفتت المعرفي، وتحديد الأثر الذي يتركه الإنقسام الإعلامي على إدراك الجمهور للواقع، حيث تغذي الخوازميات المستخدمين بمحتوى يؤكد معتقداتهم الحالية (تأثير غرف الصدى)، مما يجعلهم يعيشون في "حقائق" متباينة وغير متوافقة (Freedom House, 2024؛ Funk et al., 2024).

(8) أثر الخطاب الإعلامي في الرأي العام وصنع السياسات

يتسم المشهد الإعلامي الدولي باختلال واضح لصالح الدول المتقدمة، ما يؤدي إلى "تبعية إعلامية" تفرض رؤى وأجندات محددة على المتلقي. إن الفضائيات الأجنبية الناطقة باللغة العربية ليست محايدة، بل هي أدوات إستراتيجية لدولها، تستخدم خصائص محتوى محددة لتشكيل فهم الجمهور العربي للقضايا الدولية والإقليمية، بما فيها الهجرة غير الشرعية. إن فهم الأهداف الكامنة وديناميكيات عمل هذه القنوات ضروري لإجراء تحليل نقدي متعمق لكيفية معالجة هذه الظاهرة الحساسة، يتجاوز الوصف إلى فهم الرسائل الخفية المؤثرة. وتُظهر التغطية الإعلامية للهجرة كيف يُساهم تأطير المحتوى، والصورة النمطية، واللغة المستخدمة في تشكيل الرأي العام والمواقف المجتمعية. لذا، يُصبح التحليل الدقيق ضرورياً، مع التأكيد على أهمية المسؤولية الإعلامية لتعزيز الفهم الإنساني وتجنب التعميمات السلبية حول هذه الأزمة.

ط. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي القائم على مراجعة الأدبيات (Literature Review). ويهدف هذا المنهج إلى وصف وتحليل المعالجة الإعلامية/التغطية الإعلامية للفضائيات الأجنبية الحكومية الناطقة بالعربية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ي. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الدراسات والأبحاث المنشورة في دوريات محكمة والتي تناولت موضوع التغطية الإعلامية للهجرة غير الشرعية من قبل الفضائيات الأجنبية الناطقة باللغة العربية، والموجهة للجمهور العربي.

ك. كيفية اختيار الدراسات

تم اختيار عينة الدراسة لتكون عينة عمدية من الأدبيات التي تمت مراجعتها وفقاً لبعض معايير الشمول والاستبعاد، وهي:

1. أن تكون الدراسات منشورة في الفترة الزمنية الممتدة من العام 2015 حتى العام 2025.
2. أن تكون دراسات منشورة في دوريات محكمة.
3. أن تكون مرتبطة بشكل مباشر بموضوع الفضائيات الأجنبية الناطقة باللغة العربية، وتغطيها لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ل. أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على بروتوكول مراجعة وتحليل الأدبيات (Review Protocol)، ونموذج لاستخلاص وتصنيف البيانات من الدراسات المختارة، وذلك لتنظيم المعلومات وتحليل الأطر الخطابية ومعايير التغطية كما وردت في الأدبيات التي تم مراجعتها.

م. النتائج

تؤكد مراجعة الأدبيات أن الإعلام الدولي (ممثلًا في الفضائيات الأجنبية الحكومية الناطقة بالعربية) لا يعمل كمصدر إخباري محايد مجرد، بل هو أداة استراتيجية فاعلة وموظفة لخدمة الأهداف الجيوسياسية للدول المالكة، خاصة فيما يتعلق بظاهرة الهجرة غير الشرعية. وقد أظهرت الدراسات تباينًا واضحًا في الأطر الخطابية المعتمدة، حيث تتأثر زوايا التغطية بشكل مباشر بالسياسات التحريرية الرسمية للدولة الأم، مما يؤدي إلى تباين في تشكيل صورة المهاجرين وفي إدارة ملف الهجرة ككل. فبينما يتم التركيز على الجوانب الأمنية والتشريعية في إعلام الدول المستقبلة للهجرة لتبرير سياساتها الصارمة، نجد أن بعض القنوات تركز على المعاناة الإنسانية وحقوق المهاجرين، وجميعها محاولات متعمدة لتأطير الظاهرة بما يخدم مصالح هذه القنوات وأجنداتها، سواء كان الهدف هو حشد التعاطف أو تبرير الإجراءات الوقائية. وبالتالي، فإن التغطية الإعلامية هي عملية تأطير استراتيجي تستهدف التأثير على الجمهور العربي لتوجيه الرأي العام نحو تبني مواقف تتسق مع مصالح الدول الغربية في هذا الملف الشائك.

ن. التوصيات

- بناءً على الاستنتاجات التي أكدت أن التغطية الإعلامية الأجنبية الناطقة بالعربية لظاهرة الهجرة غير الشرعية هي عملية تأطير استراتيجي تخدم الأجندات الجيوسياسية للدول المالكة للفضائيات، تنبثق التوصيات التالية الموجهة إلى الفئات المستهدفة:
- تعزيز المهنية والأخلاق: يجب على المؤسسات الإعلامية، ولا سيما الفضائيات الناطقة بالعربية، تعزيز التزامها بالمعايير المهنية والأخلاقية في تغطية قضايا الهجرة المعقدة.
 - إجراء دراسات تحليلية معمقة: تشجيع الباحثين على إجراء دراسات تحليل المضمون والخطاب الإعلامي التي تركز على فك شفرات الأجندات التحريرية والتأطير المنهجي الذي تتبناه الفضائيات الأجنبية الناطقة بالعربية.
 - زيادة الوعي النقدي: توصية الجمهور العربي بزيادة وعيه النقدي تجاه المحتوى الإعلامي الوارد من الفضائيات الأجنبية، وعدم التعامل معه كحقيقة مطلقة، بل كرسائل تحمل دائماً أجندات وسياسات تحريرية موجهة.
 - تنويع مصادر المعلومات: تشجيع الجمهور على تنويع مصادر معلوماته ومقارنة التغطيات بين الإعلام الأجنبي والإعلام المحلي والعربي لبلورة رأي متوازن ومستنير حول قضية الهجرة غير الشرعية.

س. الخاتمة

في الختام، تمكنت هذه الدراسة من تحقيق أهدافها الإجرائية بنجاح عبر تطبيق المنهج الوصفي القائم على مراجعة الأدبيات، الذي تناول تغطية الفضائيات الأجنبية الناطقة باللغة العربية لموضوع الهجرة غير الشرعية. وقد أكدت النتائج أن الخصائص الأساسية لهذه التغطية تتمحور حول التأطير المتباين الذي يتأثر بشكل حاسم بالجغرافيا السياسية للدول المالكة. حيث يظهر غلبة للتأطير الأمني والتشريعي

في فضائيات الدول المستقبلية للمهاجرين (دول الوجهة)، بينما يتم التركيز على الجهد الإنساني أو الوطني للمكافحة في فضائيات دول العبور، مما يخلق تبايناً واضحاً في أولويات المعالجة الإعلامية. وتخلص الدراسة إلى أن هذه الفضائيات الأجنبية تستمد تأثيرها وأجندتها من سياسات حكوماتها الخارجية، إذ تُستخدم الأجندة الإعلامية كأداة فعالة في الدبلوماسية العامة، وإدارة الأزمات، والتأثير في الرأي العام العربي. ومن هنا، فإن طبيعة الخطاب الإعلامي المتبنى ليست محايدة على الإطلاق، بل هي خطاب استراتيجي وموجه يسعى إلى تشكيل صورة نمطية للمهاجرين (تتراوح بين الضحية البريئة والمهدد للأمن)، وهي صورة مصممة لخدمة المصالح الوطنية والسياسية لهذه الدول. وبذلك، تقدم الدراسة مساهمة علمية في فهم الارتباط الوثيق بين المعالجة الإعلامية والقوة الفاعلة للدول في سياق القضايا الإنسانية المعقدة.

المراجع:

المراجع العربية

الإسكوا. (تاريخ غير محدد). تقرير عن الهجرة. تم الاسترجاع من <https://www.unescwa.org/ar/focus/population> ، تاريخ الإسترجاع: 2024-11-28.

الاتجاهات العالمية. (2025, June 12). المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . <https://www.unhcr.org/ar/global-trends>

البخاري، م. (2008, December 26). التدفق الإعلامي الدولي وتكوين وجهات النظر. مدونة البخاري <https://albukhari.com>.
البياتي، ي.خ. (2010). الإتصال الدولي والعربي. الإمارات العربية المتحدة: كلية الإعلام – جامعة بغداد.

توفيق، ك. (2024). أطر معالجة المواقع الإخبارية الدولية للتداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية. المجلة المصرية لبحوث الأعلام، 86(2024)، 39-80. <https://doi.org/10.21608/ejsc.2024.349606>

حمدة، م.ت. (1990). النظرية والممارسة في الإعلام الدولي. القاهرة: دار الشروق.

الحوات، ع. (2007). الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي. طرابلس: منشورات الجامعة المغربية.

دوتشي فيليه. (29 تشرين الاول – أكتوبر 2024). الاتحاد الأوروبي يتوجه نحو قوانين هجرة أكثر تشدداً. تم الاسترجاع من <https://2u.pw/LyZTW1KL>

سرحان، ع. ا. ع. ا. (2000). الإعلام الدولي. دار الفكر العربي.

سعيد، م. ص. (2002). جريمة تهريب المهاجرين، دراسة مقارنة. العراق: جامعة صلاح الدين، رسالة دكتوراه.

شرقي، إ. (2019). المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في مواقع الفضائيات الإخبارية. مجلة الاتصال والصحافة، 6(2).

الشرق الأوسط. (2023، 12 تشرين الثاني – نوفمبر). الأمم المتحدة: أكثر من 180 ألف مهاجر عبروا البحر المتوسط إلى أوروبا في 2023. تم الاسترجاع من <https://2u.pw/wDTZN11R>

- الصقور، ص. (2012). نظرية التبعية الإعلامية. الإعلام و التنشئة الاجتماعية (الطبعة الأولى). دار أسامة.
- صيام، ع. و سالم، إ. (2024). وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011-2018). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عربي 21. (9 شباط-فبراير 2024). دول عربية ضمن الأعلى بمعدلات البطالة في العالم. تم الاسترجاع من <https://2u.pw/JOwffs6>
- الغازي، خ. و بوجلة، ع. ا. (2021). من أعلام النضال المغربي الهاشمي الطود (1930-2016). دراسات تاريخية، 9(1)، 307-323. <https://asjp.cerist.dz/en/article/163901>
- فايوليت، ج. . (2010). صناعة الخبر في الفضائيات الإخبارية العربية: دراسة في آليات التأطير. بيروت: دار النهضة العربية.
- كالفر، س. (2002). السياسة والمجتمع في العالم الثالث. ترجمة: عبدالله بن جمعان. الرياض: النشر العلمي والمطابع.
- الكلاني، ع. (2007). الرأي العام: دراسة في النظرية والتطبيق. دار الشروق.
- مانيكيان، ج. (1982). تدفق المعلومات بين الدول المتقدمة والنامية. ترجمة: فائق فهم. الرياض: دار العلوم والنشر.
- المديني، ت. (2020). اللاجئين والمهاجرون العرب في بؤر التوتر. دار العربية للعلوم ناشرون.
- هشام، ب. (1 January 2010). الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا (أسبابها..تداعياتها..سبل مواجهتها). <https://archive.assafir.com/>

المراجع الأجنبية:

- AHA. (1944, July 1). The Story of Propaganda. American Historical Association. <https://www.historians.org/resource/the-story-of-propaganda/>
- Ambrosini, M., & Hajer, M. H. J. (2023). Introduction: Understanding the Challenge of Irregular Migration. In Irregular Migration (pp. 1–13). Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-30838-3_1
- Awad, I. (2018). Irregular migration from Egypt to Europe: Dynamics, drivers and policy implications. The American University in Cairo Press.
- Beaujouan, J., & Rasheed, A. (2019). Syrian Crisis, Syrian Refugees: Voices from Jordan and Lebanon. Springer Nature.
- Bhagwat, A. (2025). Killing the Messenger: The War on Social Media. Cambridge University Press.
- Bommes, M., Fassman, H., & Sievers, W. (2014). Migration from the middle east and north africa to europe: Past developments, current status and future potentials. Amsterdam University Press. <https://library.oapen.org/handle/20.500.12657/33374>
- Borrelli, L. M., Johannesson, L., & Lindberg, A. (2025). Predictable patterns of unpredictability: A literature review of discretion in migration control. Political Research Exchange, 7(1), 2508374. <https://doi.org/10.1080/2474736X.2025.2508374>
- Boswell, C. (2009). The ethics of refugee policy. Ashgate.

Business Monthly Egypt. (2025, May 15). Egypt's Migrant Labor Force Reaches New Highs: Ministry Report. Business Monthly Egypt. <https://www.example.com/business-monthly-egypt/article-link-here>

Castells, M. (2010). *The Rise of the Network Society: The Information Age: Economy, Society, and Culture*. Wiley.

Chouliaraki, L., & Zaborowski, R. (2017). Voice and community in the 2015 refugee crisis: A content analysis of news coverage in eight European countries. *International Communication Gazette*, 79(6-7), 613–635. <https://doi.org/10.1177/1748048517727173>

Croteau, D., Hoynes, W., & Childress, C. (2025). Chapter 2: The Evolution of Media Technology. In *Media/Society: Technology, Industries, Content, and Users* (p. 44). SAGE Publications. https://uk.sagepub.com/sites/default/files/upm-assets/118877_book_item_118877.pdf

France: Freedom in the World 2024 Country Report. (20). Freedom House. <https://freedomhouse.org/country/france/freedom-world/2024>

Funk, A., Vesteinsson, K., & Baker, G. (2024). The Struggle for Trust Online. <https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2024/struggle-trust-online>

Huysmans, J. (2000). The European Union and the Securitization of Migration. *JCMS: Journal of Common Market Studies*, 38(5), 751–777. <https://doi.org/10.1111/1468-5965.00263>

IOM. (2024, March 6). Deadliest Year on Record for Migrants with Nearly 8,600 Deaths in 2023. International Organization for Migration. <https://mena.iom.int/news/deadliest-year-record-migrants-nearly-8600-deaths-2023>

Kirisci, K. (2016). Syrian refugees and Turkey's challenges: Going beyond the EU–Turkey deal. *Brookings Doha Center Analysis Paper*, 17, 1–32.

Kraler, A., & Ahrens, J. (2023). Conceptualising migrant irregularity for measurement purposes (MirreM Working Paper, No. 6). International Centre for Migration Policy Development (ICMPD).

Lynch, M. (2006). *Voices of the New Arab Public: Iraq, Al-Jazeera, and Middle East Politics Today*. Columbia University Press.

Martins, N. I. (2022). News Agencies and Global News Flow in the 21st Century. *QISTINA: Jurnal Multidisiplin Indonesia*, 1(2), 31–39. <https://doi.org/10.57235/qistina.v1i2.202>

McAuliffe, M., & L.A., O. (2024). *World Migration Report 2024* (No. PUB2023/047/L*). International Organization for Migration. <https://publications.iom.int/books/world-migration-report-2024>

McCann, K., Sienkiewicz, M., & Zard, M. (2023). The role of medianarratives in shaping publicopinion toward refugees:A comparative analysis. *International*

Organization for Migration. <https://publications.iom.int/system/files/pdf/mrs-72-0.pdf>

Migration Data Portal. (2022). Irregular migration.

<https://www.migrationdataportal.org/themes/irregular-migration#definition>

Newman, N., Arguedas, A. R., Robertson, C. T., Nielsen, R. K., & Fletcher, R. (2025). Reuters Institute Digital News Report 2025 (p. 171). Reuters Institute for the Study of Journalism. <https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/digital-news-report/2025>

Pact on Migration and Asylum A common EU system to manage migration. (2024, May 11). European Commission. https://home-affairs.ec.europa.eu/policies/migration-and-asylum/pact-migration-and-asylum_en

Rane, H. (2014). *Media, Public Diplomacy and the Information State: Perspectives from Australia and the Middle East*. Routledge.

Risk Analysis for 2023/2024. (2023). Frontex. <https://www.frontex.europa.eu/publications/risk-analysis-for-2023-2024-IqbX2a>

Schengen Agreement. (2000). Official Journal L 239, P. 0013-0018. [https://eur-lex.europa.eu/eli/agree_international/2000/922\(1\)/oj/eng](https://eur-lex.europa.eu/eli/agree_international/2000/922(1)/oj/eng)

Schmeichel, M., Hughes, H. E., & Kutner, M. (2018). Qualitative research on youths' social media use: A review of the literature. *Middle Grades Review*, 4(2), 4. <https://scholarworks.uvm.edu/mgreview/vol4/iss2/4/>

Srinivas, S., & Lakshminarayana, K. (2025). The Rise of Niche Social Media: How Platform Fatigue Fuels Growth in Specialized Communities. 1–12. https://www.researchgate.net/publication/394423652_The_Rise_of_Niche_Social_Media_How_Platform_Fatigue_Fuels_Growth_in_Specialized_Communities

Terry, K. (2021). The EU-Turkey deal, five years on: A frayed and controversial but enduring blueprint. *Migration Policy Institute*, 8.

Top 10 Migration Issues of 2024. (2024, December 11). Migration Policy Institute. <https://www.migrationpolicy.org/programs/migration-information-source/top-10-migration-issues-2024>

Total Registered Syrian Refugees. (2025). Operational Data Portal. <https://data.unhcr.org/en/situations/syria>

Triandafyllidou, A. (2022). Temporary migration: Category of analysis or category of practice? *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 48(16), 3847–3859. <https://doi.org/10.1080/1369183X.2022.2028350>

UN. (2022). Mapping the Landscape of the Smuggling of Migrants: An Overview of Key Concepts, Trends, Challenges and Areas for Action. United Nations Network on Migration. <https://migrantprotection.iom.int/en/resources/report/mapping-landscape-smuggling-migrants-overview-key-concepts-trends-challenges-and>

UN says 2023 deadliest year for migrants in a decade. (2024, March 7). InfoMigrants. <https://www.infomigrants.net/en/post/55663/un-says-2023-deadliest-year-for-migrants-in-a-decade>

United Nations Development Programme. (2009). Human Development Report 2009: Overcoming barriers: Human mobility and development. UNDP. <https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2009>

UROEGBULAM, N., UCHEMEFUNE, C., & IROEGBU, E. (2024). MEDIA INFLUENCE ON GOVERNMENT POLICY-MAKING: UNDERSTANDING THE ROLE OF MASS MEDIA IN SHAPING PUBLIC OPINION AND POLITICAL. *IMSU Journal of Communication Studies*, 8(2), 241–246. <https://doi.org/10.5281/zenodo.14246594>

Ward, S. J. A. (2011). *The Invention of Journalism Ethics: The Story of the Moral Dialogue of the Press*. McGill-Queen's University Press.

World Development Report 2023: Migrants, Refugees, and Societies (p. 348). (2023). International Bank for Reconstruction and Development. <https://openknowledge.worldbank.org/bitstreams/18158725-499e-4600-814c-0d0c956aa2a1/download>

World Migration Report 2022. (2021, December 1). United Nations Network on Migration. <https://migrationnetwork.un.org/resources/world-migration-report-2022>

Wrighton, S. (2022). Trust in international relations, public diplomacy and soft power: A review of the literature and data. British Council. https://www.britishcouncil.org/sites/default/files/trust_in_international_relations_public_diplomacy_and_soft_power.pdf

Zolberg, A. R., & Woon, E. (2014). *Migration and mobility: A new global order*. Polity Press.

“The Foreign Media Coverage in Arabic of the Phenomenon of Irregular Migration”

Researchers:

Safaa Karah Mohammad Mourad

Department of Media, Faculty of Humanities, Beirut Arab University, Beirut, Lebanon

Abstract:

This study aims to analyze the media policies of foreign government-owned Arabic-speaking media outlets regarding irregular migration, to reveal the characteristics of this coverage aimed at the Arab audience, and to identify the prominent criteria used to form stereotypes of irregular migrants. The study employed a descriptive methodology and a literature review, classifying the reviewed works into two themes: irregular migration in Western media and the role of political, cultural, economic, and demographic factors in shaping media discourse—the sample comprised studies published in peer-reviewed journals from 2015 to 2025. The literature review confirmed that media coverage is shaped by discursive frameworks reflecting the official orientations of foreign government-owned satellite channels. Variations in the angles of presentation were linked to political, cultural, and economic factors. The coverage's main characteristic is divergent framing influenced by geopolitics: security and legislative framing predominate in the channels of host countries. In contrast, humanitarian aspects and migrants' rights are emphasized in others. The study concluded that Arabic-speaking international media is not neutral but functions as a strategic tool for the owning states. Its strategic role is to frame migration to serve its geopolitical interests, either by focusing on human suffering to mobilize sympathy or by highlighting security and economic challenges to justify strict policies toward irregular migration.

Keywords: Irregular Migration, Migrants, International Media, Media Coverage, Satellite Channels.